بانتظار غودو... ورسائل المازوت والغاز

توزيع خجول لمازوت التدفئة بالمحافظات.. وفي دمشق ١٠ بالمئة فقط من العائلات حصلت على مخصصاتها

| هادي بك الشريف

«الانتظار سيد الموقف» هو العنوان الأبرز لواقع مازوت التدفئة في كل عام قبيل موسم الشتاء في الوقت الذي تستمر فيه الوعود من كل حدب وصوب تطمئن المواطن بحصوله على الـ٥٠ ليتراً «المنشودة» لا بل وصل الأمر إلى دراسة تزويده بـ٥٠ ليتراً أخر بعد الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى حسب ما أكده مصدر مسؤول في محافظة دمشق.

واقع دمشق لا يختلف كثيراً عن بقية المحافظات على صعيد نسب توزيع المادة وسط ترقب آلاف مؤلفة من العائلات السورية الرسالة الذهبية واتصال الموزع حاملاً معه بشرى «التعبئة» بتكلفة تتجاوز الـ١٠٠ ألف ليرة، علماً أن ذريعة تأخر التوزيع يرتبط بواقع توافر المادة وبالتالي تحسن نسب التوزيع وأعداد العائلات مرتبط بالكميات المتوافرة من المازوت.

وبينما نسبة كبيرة من العائلات بدمشق لم تحصل على مخصصاتها العام الماضي ولا حتى الحالي إلى الآن، صرح مصدر مسؤول في محافظة دمشق أن نسبة التوزيع بدمشق إلى الآن لا تتجاوز الـ١٠ بالمئة من إجمالي أعداد المسجلين علماً أن عدد البطاقات الذكية في العاصمة يتجاوز النصف مليون بطاقة.

ولفت المصدر إلى أن عدداً كبيراً من العائلات لم تحصل بعد على مخصصاتها من مازوت التدفئة، مضيفاً أن هناك أولوية لغير الحاصلين على المادة خلال موسم الشتاء الماضي، واصفاً التوزيع بـ«الخجول».

وقال المصدر: وعدنا من المديرية العامة بحصول جميع المواطنين المسجلين على الـ٥٠ ليتراً قبل نهاية العام، كاشفاً أنه سيتم توزيع طلبات إضافية يوم الجمعة من خارج الخطة، بما يعادل ١٠ أو ١٢ طلباً كل طلب يقدر بـ٢٢ ألف ليتر مازوت لزوم «التدفئة»، مبيناً أن عدد طلبات التدفئة يومياً بدمشق يتراوح بين الطلبين والطلبات الثلاثة، مع مساعٍ لزيادة عدد الطلبات خلال الفترة القادمة، وتحسن نسب التوزيع هذا الشهر.

وبما أن الحلول البديلة المتاحة للتدفئة هي الغاز، أكد المصدر أن هناك متابعة للتقليل من فترة وصول الرسالة، حيث أصبحت وسطياً بين الـ٥٥ يوماً و٦٠ يوماً، مضيفاً: في حال لحظ أي تأخير ننصح المواطنين بتغيير المعتمد على الفور، علماً أنه يتم إرسال سيارات تابعة للسورية للتجارة عند وجود تأخر لدى بعض المعتمدين.

وذكر المصدر أنه لا يوجد أي مشكلة بواقع المادة، وإنما بوجود تأخر ومشاكل ترتبط بعدد من المعتمدين.

في سياق متصل، أكد عضو جمعية المطاعم بدمشق سام غرة وجود انعكاس لرفع سعر أسطوانة الغاز الصناعي إلى ١٥٠ ألفاً على عمل المحال والمطاعم الشعبية واضطرارها إلى رفع أسعارها، مشيراً إلى أن جميع محال السندويش تعمل بشكل مخالف لعدم مواءمة الأسعار الرسمية مع كلف ومستلزمات التشغيل، وبالتالي تطرح أسعاراً تزيد أكثر من ألفي ليرة على كل سندويشة.

واعتبر غرة أن العديد من المحال والمطاعم تحصل على ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة من احتياجاتها من الغاز الصناعي كل ١٥ يوماً، وبالتالي تضطر للجوء إلى السوق السوداء ولكن بسعر ٣٢٥ ألفاً للأسطوانة، وبالتالي تتكبد تكاليف إضافية، تنعكس حكماً على المواطن، مؤكداً أن المطلوب إما تخفيف فترة استلام المخصصات أو زيادة الكميات.

وحول هذا الموضوع، كشف المصدر المسؤول في المحافظة، عن صدور قرار بزيادة الكميات من الغاز الصناعي من ١٥ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة.

من جهة أخرى زادت وزارة النفط أمس الكمية المتاحة للتعبئة من مادة البنزين أوكتان ٩٥ بالآليات المستحقة إلى ٤٠ لتراً كل ٥ أيام بدلاً من ٣٥ لتر أسبوعياً وذلك اعتباراً من ٥ / ١٠ / ٢٠٢٣

> مسؤول في المحافظة: زدنا كميات الغاز «الصناعي» للمطاعم لـ٢٥ بالمئة ورسالة «المنزلي» ٦٠ يوماً وسطياً

بدأ استقبال الأضابير الخاصة بالمتضررين من الزلزال لدراستها

القطيني لـ«الوطن»: طالبنا الحكومة بفرز كل المهندسين وعدد كبير لا يلتحق بالفرز ولا يوجد فائض منهم

| محمد منار حميجو

كشف نقيب المهندسين غياث القطيني أن جواب الحكومة على كتاب النقابة الذي تم رفعه بخصوص فرز كل المهندسين جاء بأن يكون الفرز وفق احتياجات الجهات العامة من كل الاختصاصات الهندسية وفق مراكز عمل موصفة ضمن بطاقات وصف وظيفي محدد فيها المحافظة ومكان العمل وكلما كان هناك حاجة سيتم فتح المنصة الإلكترونية الخاصة بفرز المهندسين وبالتالي لا يوجد وقت محدد للفرز.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار إلى أنه تم إعطاء المهندسين الصلاحيات لهذه المنصة وإدراج رغباتهم وخياراتهم والجهة التي يرغبون بالتوظيف فيها، لافتاً إلى أن آلية الفرز الجديدة راعت الوضع المعيشي للمهندس من خلال السماح له بتحديد الجهة العامة التي يرغب التوظيف فيها ضمن محافظته.

القطيني بين أنه عندما يكون هناك فرز للمهندسين فإن عدداً كبيراً منهم لا يلتحقون بالفرز لأسباب عديدة وبالتالي فإنه يتم فتح المنصة مجدداً حتى يتم سد النقص الحاصل وفق الاحتياج التي تطلبه الجهات العامة.

وفي السياق أكد القطيني أنه يحق لكل المهندسين من جميع الاختصاصات أن يفتحوا مكاتب هندسية خاصة بهم، مقدراً عدد المكاتب الخاصة بنحو ٣٠ ألف مكتب هندسي، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً من أصحاب هؤلاء المكاتب يعانون ظروفاً معيشية ليست جيدة.

وأوضح أن عدد المهندسين في سورية نحو ١٧٥ ألف مهندس، مشيراً إلى أن عدد المهندسين زاد نحو نحو ٥ آلاف مهندس وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يوجد فائض من المهندسين الخريجين.

وفيما يتعلق بموضوع تحسين وضع المهندسين بين القطيني أنه بعد رأس السنة القادمة ستكون هناك دراسة لوادرات النقابة وبناء على ذلك وفي حال كان هناك زيادة في الواردات سوف يتم العمل على تحسين وضع المهندسين بما في لك الراتب التقاعدي للمهندسين وغيرها من الأمور التي تخص وضعهم المعيشي.

وكانت النقابة رفعت مؤخراً راتب المهندسين التقاعدي ليصبح ١٦٥ ألف ليرة في خطوة لاقت استحساناً من الكثير من المهندسين في هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بوضع الأضابير الخاصة بالمتضررين من الزلزال أكد القطيني أنه بدأ ورود عدد من الأضابير الخاصة وخاصة في فرع النقابة في اللاذقية لدراستها، موضحاً أنه سوف يتم التعامل مع هذه الأضابير وفق القرار ١٦٩٨، موضحاً أنه بالنسبة للإضبارة التي تتضمن إعادة بناء العقار من جديد بحكم أنه مهدم بالكامل نتيجة الزلزال فإن النقابة لا تتقاضى أي رسوم، على حين أن أي بناء يحتاج إلى تعديل فإنه يتم أخذ ٤٠ بالمئة من التسعيرة وبالتالي تكون الدراسة على حسب التعديل باعتبار أنه سوف يعدل على الرخصة لتحسين وضع البناء.

> ١٧٥ ألف مهندس في سورية و٣٠ ألف مكتب هندسي

فساد في صحة السويداء

مهندسة زراعية تبيع نفايات طبية لمعمل بلاستيك

مدير الصحة يشتري كاميرات للمشفى الوطني رغم معارضة مدير المشفى وتوفر الكاميرات

| السويداء -عبير صيموعة

كشف عمل مديرية الشؤون الصحية في مجلس مدينة السويداء المتعلق بملف النفايات الطبية للمشفى الوطني تجاوزات وخللاً في إدارة الملف ناجماً عن ضعف الأداء نتيجة عدم اختصاص المسؤول عن النفايات الطبية في المشفى والذي يتم توليه عبر مهندسة زراعية ترفض مسك سجلات بنوع وكمية النفايات المسلمة لدائرة الشؤون الصحية في مجلس المدينة.

وأكد الكتاب المسطر من الدائرة والمقدم لمحافظ السويداء (والذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) قيام المهندسة المذكورة وبتصريح شفهي منها ببيع النفايات الطبية الخطرة لصاحب إحدى المنشآت لفرم البلاستيك في المنطقة الصناعية في رساس لإعادة تدويرها، علماً بأن القانون رقم ٤٩ للنظافة يؤكد في المادة ١٨ منه إخضاع المنشآت التي تنتج أو تحتفظ أو تتخلص من النفايات السامة والخطرة للرقابة والتفتيش من الجهات المختصة حيث قامت دورية من مجلس المدينة ومجلس بلدة رساس بتفتيش المنشأة وتحذير مالكها من خطورة التعامل مع هذه المواد مع أخذ تصريح خطي منه يحمله المسؤولية في حال تم ضبطه بالتعامل بها.

وضمن متابعة الجهات المعنية لعمل مديرية الصحة في السويداء وعلى خلفية ملف النفايات بينت الكتب المقدمة للمحافظة التي حصلت «الوطن» على نسخة منها إبرام عقود من المديرية فيها الكثير من التجاوزات أولها عقد استجرار أكياس النفايات الطبية إذ تبين أن الأكياس الخاصة بالنفايات ضعيفة وغير مطابقة للمواصفات، حيث إن ضعف متانتها يؤدي إلى انقطاعها وتناثر النفايات منها ما يهدد سلامة من يلمسها من غير العارف بها كما يؤدي إلى تلوث البيئة ومع ذلك يتم استجرارها رغم رفض مدير المشفى استلامها من المعنيين في مديرية الصحة حيث يؤكد الكتاب أنه رغم عدم جودتها يتم استجرارها وبسعر مرتفع.

لتسجل المخالفة الثانية بالقيام بالشراء المباشر لفرش إسفنجية للأسرة في أقسام المشفى الوطني بمبلغ تجاوز الـ١٨٠ مليوناً رغم أن المبلغ المسموح به للشراء المباشر المخالفة الوحيدة في عملية الاستجرار تلك حيث تبين أن تلك «الفرش» غير مطابقة للمواصفات والقيام بعملية وصلها بمسافة ٣٠ سم لكل فراش عن طريق اللاصق.

إضافة إلى استجرار مديرية الصحة كاميرات مراقبة للمشفى الوطني والمديرية عن طريق الاستجرار المباشر بفاتورة تتجاوز الـ١٠ ملايين ليرة، حيث أكد الكتاب المقدم للمحافظ إصرار مدير الصحة على استجرارها رغم رفض مدير المشفى الوطني لها لعدم حاجتها لأن المشفى مزود بالكاميرات أصلاً.

كما تضمنت المخالفة الرابعة قيام مديرية الصحة باستجرار فاتورة مبيد حشري للصراصير تبين من خلال استعمالها أنها مادة غير فعالة ورغم اقتراح مدير المشفى بتشكيل لجنة من الخارج مختصة للكشف على المادة إلا أن مدير الصحة شكّل لجنة من الداخل غير مختصة وقام بطي الموضوع.

وحول ملف النفايات الطبية أوضح مدير الشؤون الصحية في مجلس مدينة السويداء الدكتور مروان عزي لـ«الوطن» أن النفايات الطبية تعتبر من أخطر أنواع النفايات على الصحة العامة ويعود ذلك لخطر الانتشار الوبائي من خلال المرضى الحاملين للمسببات المرضية إضافة للعقاقير الطبية التي تحتوي على مواد كيميائية وحيوية تحمل أخطاراً صحية جسيمة.

وأكد أنه وعلى الرغم من تخصيص حيز مهم من نشاط مجلس مدينة السويداء لجمع ونقل وإتلاف هذه النفايات بشكل آمن ضمن الإمكانيات المتاحة، إلا أنه من خلال متابعة الدائرة الملف النفايات الطبية في مشفى الشهيد زيد شريطي ومديرية صحة السويداء تم لحظ عدم الاكتراث والوعي لخطورة هذه النفايات ووجود عدة مخالفات أثناء جمعها وفرزها ضمن المشفى أهمها وضع أكياس الجمع ضمن الممرات وبين أيدي مرافقي المرضى ما يؤدي إلى خلط النفايات الطبية بالنفايات البلدية والعكس صحيح، إضافة لعدم ترقيم الأكياس وتسجيل الأقسام المتولدة منها مع عدم مسك سجلات خاصة توضح نوعها وكميتها ومدى خطورتها.

وأشار إلى أنه وعلى الرغم من انخفاض الكمية اليومية لهذه النفايات نتيجة للمطالبات المتكررة لضبط فرزها من ١٢٠٠ كغ يومياً إلى ٨٠٠ كغ يومياً بقي هذا الرقم كبيراً ولا يتناسب مع المعدل الطبيعي للتوليد الذي يجب ألا يتجاوز ٢٠٠ كغ يومياً كحد أقصى ما يهدد جهود جمع النفايات الطبية وبضعف القدرة على معالجتها بشكل سليم.

إضافة لذلك فإن أداء مديرية صحة السويداء بات من أسباب نشر الأمراض في السويداء على عكس الدور المنوط بها بالحفاظ على الصحة العامة للمدينة.

وأضاف عزي: كما يظهر التقصير بالعمل عدم فحص معظم العاملين بالمهن الغذائية للتأكد من خلوهم من الأمراض السارية والمعدية التي تنتقل ضمن المواد الغذائية حيث بلغ عدد البطاقات الصحية الممنوحة لأصحاب المهن فقط ٥٧١ بطاقة منذ بداية العام وحتى ٢٠٢٣/٩/١٥ وهذا لا يشكل ٢ بالمئة من مجمل أرباب المهن بالمحافظة على عكس ما يؤكده دائماً مدير صحة السويداء أن كل العمال مراقبون صحياً وبذلك يزداد بشكل كبير خطر انتقال العدوى المرضية للمواطنين عبر العمال ولاسيما التهاب الكبد الوبائي.

هذا وكانت «الوطن» قد سجلت ضمن جلسة مجلس المحافظة الأخيرة قيام عضو المكتب التنفيذي المختص بالمحافظة باسم حاطوم بمواجهة مدير الصحة الدكتور طارق الجمال بجميع العقود المخالفة تلك والتجاوزات الحاصلة التي تم ذكرها إضافة إلى قضايا أخرى.

وبسؤال «الوطن» عن مصير تلك الملفات تم التأكيد على تحويلها جميعها إلى الرقابة الداخلية في المديرية وإلى الهيئة العامة للرقابة والتفتيش.

فلاحو القنيطرة يطلبون العودة إلى استصلاح الأراضي

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: الوزارة أوقفت الأعمال لتحديد سعر جديد للاستصلاح

| القنيطرة - خالد خالد

استغرب فلاحو القنيطرة من توقف أعمال استصلاح الأراضي المحجرة وقبل إنجاز الخطة الموضوعة للعام الحالي.

وأكد فلاحو القنيطرة أن عمليات الاستصلاح توقفت قبل أن تبدأ، وبالتالي تم حرمان قرى كثيرة منها، حيث إن هناك بعض الجمعيات الفلاحية لم تشملها أعمال الاستصلاح منذ عشر سنوات، وبعد توقف الأعمال بقيت مساحات كبيرة خارج الاستثمار.

وبيّن رئيس الرابطة الفلاحية بالقنيطرة خالد محرس أن أعمال استصلاح الأراضي المحجرة تقدم مجاناً للفلاحين في محافظة القنيطرة بهدف تثبيتهم على أرضهم واستثمارها بالشكل الأمثل، ويستفيد منها مئات الفلاحين بقرى المحافظة لكونها تسهم في إضافة مساحات جديدة إلى الخطة الإنتاجية الزراعية.

ولفت إلى أن المساحات المراد استصلاحها يتمّ تحديدها من قبل الجمعيات الفلاحية واتحاد فلاحي القنيطرة، ومن ثم إقرارها من اللجنة الزراعية بالمحافظة، وتم توزيع الخطة ٦٥٠ دونماً والتي ستنفذها آليات مديرية الزراعة في ريف المحافظة الشمالي والأوسط وبواقع ٥٠ دونماً لكل جمعية (الحلس، تجمع الباسل، المنصور، سحيتا، عين البيضة، مزارع الأمل، عين النورية)، وخان أرنبة وجبا ٩٠ دونماً، بينما حضر، وجباتا الخشب ٨٥ دونماً.. أما خطة الاستصلاح المقرر تنفيذها من قبل فرع استصلاح الأراضي والمقدرة بـ١٠٠٠ دونم فتم توزيعها على جمعيات ريف المحافظة الجنوبي وبواقع ٥٠ دونماً لكل من الجمعيات (الرزانية، أيوبا، أبو تينة، رسم القطا، أبو غاره، عين ورده، المنيطحات، المقرّ، الحانوت، عين التينه، الحميدية) وكانت حصة جمعيات الهجة وصيدا والعشة ٧٥ دونماً، بينما خطة جمعيات مسحرة والمعلقة ١٠٠ دونم، وجمعية كمونيه ٢٥ دونماً.

وأوضح محرس أن لجنة استصلاح الأراضي طالبت بإنجاز خطط الاستصلاح القديمة والانتهاء من تمشيط الأراضي وتعزيلها من الحجارة بعد أن تمت فلاحتها بمواسم سابقة بهدف استثمار الفلاحين لأراضيهم الزراعية، وبعد توقف الاستصلاح سيتراكم العمل وبالتالي الأراضي التي تمت فلاحتها لن يتم استثمارها لأنها بحاجة إلى التعزيل.

ونفى إعلام الرابطة أو اتحاد فلاحي المحافظة بأسباب ومبررات توقف أعمال الاستصلاح منذ أواخر شهر آب الماضي، وتفاجأ بالخبر عندما تم السؤال عن الموضوع عند إعداد هذه المادة لـ«الوطن»؟

وأضاف: لم يتم تنفيذ كامل خطة العام الماضي لمديرية الزراعة والمتضمنة استصلاح ألف دونم (تم استصلاح ٧٩٠ دونماً) بسبب تخفيض الاعتمادات المالية بنسبة ٢٠ بالمئة خلال الشهر الثامن وإيقاف المناقلات وأيضا التعميم من وزارة الزراعة بإيقاف أعمال الاستصلاح وتحويل الآليات إلى الحراج لشق وفتح طرق وخطوط نار بسبب الحرائق التي اندلعت في اللاذقية وغيرها من المحافظات بالعام الماضي.

ونقلت «الوطن» شكوى الفلاحين إلى عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة محمد صالح دياب الذي أكد أن آليات مديرية الزراعة قامت بأعمال نقب وفلاحة ٢١٧ دونماً مع التعزيل من الخطة المحددة ٦٥٠ دونماً، أما آليات فرع التطوير فوضعت ٢٨٢ دونماً بالاستثمار الفعلي من أصل خطتها البالغة ١٠٠٠ دونم.

وأشار دياب إلى سبب توقف أعمال الاستصلاح التعميم الصادر عن وزارة الزراعة بتاريخ ٢٤ آب الماضي والمعمم على مديريات الزراعة بتوقف أعمال استصلاح الأراضي لضرورة الحفاظ على جاهزية الآليات الثقيلة العاملة في مشاريع التشجير المثمر ومشروع استصلاح الأراضي الجبلية والهضابية.

وطلب التعميم من المديريات وقف عمليات الاستصلاح المأجور لأراضي الفلاحين لحين إصدار قرار التسعير الجديد، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإصلاح الآليات وتجهيزها للبدء بخطة استصلاح الأراضي للموسم الزراعي القادم، وفرز الآليات الجاهزة للعمل ووضعها بتصرف دوائر الحراج لتنفيذ خطتها المقررة للموسم الزراعي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ليتم البدء بتحريج المواقع المستصلحة اعتباراً من ٢٠٢٣/١١/١ وموافاة الوزارة بالحجوزات المالية الناتجة عن تحريج أسعار المحروقات، وضرورة توفير القطع التبديلية لإصلاح الآليات المتوافرة.

وتساءل عضو المكتب عن التأخر في إصدار التسعيرة الجديدة ومرور أكثر من شهر على ذلك، مؤكداً أن طبيعة ومناخ القنيطرة يختلفان عن باقي المحافظات حيث تبدأ أعمال الاستصلاح بدءاً من أيار.